الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

لماذا لم يتحقق التقدم الحضاري العربي الحديث؟

تعددت لنا طرق التقدم الحضاري.. ولكننا لم نصل!

د. شاكر النابلسي
كاتب اردني . امريكا

برغم كثرة الأبحاث التي تتحدث عن أسباب تخلفنا الحضاري، بعدما زالت حضارتنا الأولى بسقوط الدولة العباسية الثانية ١٢٥٨م، بعد استيلاء المغول على بغداد، وطرحنا للسؤال المر الصعب والقاسي علينا:
- لماذا تقدموا، ولماذا تخلفنا؟
إلا أننا لم نستطع حتى الآن الاتفاق على إجابة واحدة واتخاذها طريقاً لبناء التقدم الحضاري العربي. وقد تعددت الطرق التي اقترحها كثير من المفكرين العرب طوال القرن العشرين وما زالوا يطرحونها حتى الآن. ولكننا ما زلنا نتخبط حتى الآن، ولم نعرف لنا طريقاً حتى الآن نسلكه ونبدأ بالبناء.

من مسالك مفكري عصر النهضة

كانت هناك مسالك عدة لمفكري عصر النهضة المبكرة إلى التقدم الحضاري، تجلّت في صور عدة.
فقد كان رفاعة الطهطاوي أحد من اقترح علينا بمسالك معينة. وكان من المنادين بالأخذ عن أوروبا. وكان يقول بأن الذين يرفضون الأخذ عن أوروبا بحجة رفض الاستيراد للعلوم الأجنبية واهمون. وكان يقول بأن الحضارة دورات وأطوار. وأن العلوم كانت إسلامية في دورة من دوراتها، فأخذتها أوروبا وطورتها. وواجبنا الآن أن نتتلمذ عليهم كما تتلمذوا على أسلافنا. وتلك طريق أساسية من طرق التقدم الحضاري. فلا تقدم حضارياً يمكن أن يتم لأمة من الأمم إذ هي لم تتصل بالحضارات الأخرى وتأخذ عنها، وتتلاقح معها. ولاحظ هنا، وكأن الحضارة الغربية تقدم للعرب والمسلمين جاهزة مجانية على طبق من ذهب، والعرب والمسلمون يترددون ويتعززون في تناولها أو الأخذ منها، بانتظار أن تسمح لهم المؤسسة الدينية بذلك. ولم تكن المؤسسة الدينية تسمح بذلك، خشية منها على أن يصيب التقدم الحضاري مصالح هذه المؤسسة بالأضرار.
وهذا ما دعا إليه علم آخر من أعلام النهضة العربية المبكرة، وهو خير الدين التونسي، الذي نادى بالاختلاط بالأوروبيين والأخذ عنهم، وقال: "لا يتهيأ لنا أن نميز ما يليق بنا إلا بمعرفة أحوال من ليس من حزبنا. فالدنيا بصورة بلدة متحدة، تسكنها أمم متعددة، وحاجة بعضهم لبعض متأكدة". وكان التونسي يرى أن لا مفر ولا منجاة من التأثر بالحضارة الأوروبية. ويرى محمد عمارة –بدافع من التعالي القومي والسمو الديني والشعور بالعزة العصبية والقبلية، التي تقول أن لدينا كل شيء، ولسنا بحاجة للآخرين، وأننا خير أمة أخرجت للناس – أن دعوة التونسي للأخذ عن الحضارة الأوروبية، إنما كانت محاولة للتجديد والبعث القومي، حتى لا نقع في قبضة أوروبا الاستعمار، وليس لأننا بحاجة لهذا الأخذ لتقدمنا الحضاري. ومن هذا المعنى نفهم، بأنه لو لم يكن الاستعمار وارداً أو محتملاً، فإننا لسنا بحاجة للأخذ عن الحضارة الأوروبية! (أنظر محمد عمارة، "العرب والتحدي"، ص ٢١٦).
إن الدساتير الموضوعة، وإن كانت غير مقتطفة نصاً من الكتاب والسنّة هي دساتير شرعية ما دامت تتوافق ما جاء بالكتاب والسنّة ولا تتعارض معهما. ولذا فقد رأى رفاعة الطهطاوي أن الدستور الفرنسي على سبيل المثال دستور شرعي وسليم، لأن قاعدة العدالة التي حكمت أصوله ومواده، قد جاءت على وفاق الكتاب والسنّة، وإن لم يكن هذا الدستور مستلهماً مباشرة من الكتاب والسنّة.

وحدة الحرية السياسية والاقتصادية

ربط كل من الطهطاوي والتونسي الحرية السياسية بالحرية الاقتصادية كطريق إلى التقدم الحضاري. وقد عبر خير الدين التونسي في كتابة "أقوم المسالك في معرفة الممالك" عن هذا بقوله، من أن "كمال الحرية هو الذي يجعل المحترف آمناً من اغتصاب شيء من نتائج حرفته. والحرية إذا فقدت من المملكة تنعدم منها الراحة والغنى، ويستولي على أهلها الفقر والغلاء".

التقدم الحضاري والاستهلاك

نبّه مفكرو عصر النهضة المبكرة إلى أن التقدم الحضاري لا يتم بأن نستهلك ما تنتجه الحضارة الغربية، ولكنه يتم بمعرفة وصناعة ما تنتجه هذه الحضارة. وكأن هؤلاء المفكرون هم بيننا الآن في نهاية القرن العشرين، وهم يروننا نأخذ بالمظهر الاستهلاكي السريع للحضارة الأوروبية، ونتأخر ونتوانى في الأخذ بالمظهر العلمي والصناعي الجاد، من هذه الحضارة. وهم الذين قالوا لنا منذ أكثر من قرن ونصف، من أن "قيمة الداخل إذا زادت من الخارج، فحينئذ يتوقع الخراب لا محالة" كما قال خير الدين التونسي.
كما برز في عصر النهضة المبكرة، ما سمّاه بعض الباحثين "بالسلفية العقلانية المستنيرة"، والتي كانت تتمثل بجمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، ورشيد رضا، وعبد الرحمن الكواكبي، وعبد الحميد باديس وغيرهم. ولا ندري بادئ ذي بدء كيف تم تركيب هذه التسمية من محمد عمارة.
فكيف تستقيم السلفية مع العقلانية، هذا أولاً؟
وثانياً، كيف تستقيم السلفية مع الاستنارة؟

طريق السلفيين المستنيرين إلى التقدم

وهؤلاء السلفيون العقلانيون المستنيرون – حسب تصنيف محمد عمارة – فقد كانت لهم مسالكهم وطرائقهم في التقدم، والتي تتلخص فيما يلي:
١- أخذ الدين من منابعه الأولى النقية، وليس من فكر العصور الوسطى، ومتونها، وحواشيها.
٢- لا بد من إصلاح المؤسسات التعليمية الدينية، إذا أردنا التجديد والإصلاح الديني.
٣- إدخال العلوم الوضعية والطبيعية في مناهج المؤسسات التعليمية الدينية. وقد اعترض ورفض شيوخ الأزهر هذا المشروع. وكان على رأسهم آنذاك الشيخ محمد البحيري. وكانت معاهد المؤسسة الدينية تضيق بمثل هذه العلوم وكذلك علم الفلسفة والمنطق، وكانت تردد: "من تمنطق فقد تزندق". ولم يتم إدخال مثل هذه المواد إلا بعد إخضاع الأزهر لرئاسة الجمهورية في عهد عبد الناصر في الستينيات، مما اعتبر خطوة من خطوات علمنة الدولة.
٤- اعتبار الإنسان من أكبر أسرار هذا الكون. وأنه هو القادر – بعقله – على استجلاء ما غمض، واستكشاف ما تم الجهل به.
٥- نقض الحلف غير المكتوب بين رجال الدين – وخاصة من المتصوفة – وبين السلطة. وهو ما كان قائماً في العهد العثماني، حيث اعتبر السلطان " ظل الله على الأرض وسيفه المشرع على رقاب العباد". وهذا بالطبع لا يعني فصل الدين عن الدولة، بقدر ما يعني عدم استخدام الدين لمصالح الطبقات الحاكمة، ومبرراً لاستغلالها، وبطشها، واستبدادها.
٦- لا سلطة لأحد من رجال الدين أو رجال السلطة على الدين. وسلطة رجال الدين ورجال السلطة السياسية، ما هي إلا سلطة مدنية، وليست دينية.
٧- إن العرق ليس هو الرباط القومي. كما أن الدين ليس هو الجامعة القومية. وأن العروبة هي محصلة أقوام وأجناس مختلفة، وأديان متفرقة، أصبحوا – بالمعنى الحضاري – عرباً. وأن العرب بحضارتهم، وليسوا بعرقهم، أو بدينهم، تأييداً لقول الرسول عليه السلام: " إن العربية ليست بأحدكم من أب، أو أم". وكان سبب هذا الطرح الجديد لمفهوم العروبة في القرن التاسع عشر رد الأفغاني على المستشرق الفرنسي إرنست رينان، من أن الحضارة العربية – الإسلامية ليست من صنع العرب، وإنما هي من صنع أمم دخلت الإسلام، وأن العرب في حقيقة أمرهم لا حضارة لهم، ولا علوم لديهم.
ومن خلال ذلك يتبين، بأن هؤلاء المفكرين كانوا عقلاء ومستنيرين، ولم يكونوا سلفيين. وكانت التسمية اللائقة بهم هي "الإسلاميون العقلانيون المستنيرون" فقط دون إلحاقهم بالسلفية. ذلك أن السلفية تعني في كثير من الأحيان الجمود، والقيود، والانغلاق، والارتزاق. كما أنها تعني في كثير من الأحيان "إخضاع حياة الخلف لأحكام السلف". وهو ما لم يرده هؤلاء المفكرون، وإن كان معظم هؤلاء من رجال الدين أصلاً، وممن يرددون دائماً أقوالاً وسيراً من السلف. ولكن هؤلاء لم يحاولوا أن يخضعوا كثيراً حياة الخلف لأحكام السلف. وعلينا أن نعلم، بأن الفكر العربي في القرنين التاسع عشر والعشرين، قد شهد أربعة أنواع من السلفية، تميزت بمواقعها الجغرافية. وكانت كل واحدة، تختلف عن الأخرى في طروحاتها ومفاهيمها. وهذه السلفيات الأربع هي:
١ السلفية الشامية التي نشأت في بلاد الشام (سوريا، ولبنان، والأردن، وفلسطين).
٢ السلفية المصرية.
٣ السلفية الخليجية، التي نشأت في الخليج العربي.
٤ السلفية المغاربية، في المغرب العربي.
أهم الفروق بين السلفيات الأربع
أما أهم الفروق بين هذه السلفيات الأربع، فكانت على الوجه التالي:
السلفية الشامية:
كانت هذه السلفية تعني التخلف والعودة إلى الماضي المناقض للحاضر. وكان شعارها العودة إلى الجذور. وهدفها استنساخ تجارب الماضي وتطبيقها على الحاضر. ومن المعروف أن هذه السلفية ناصرت الدولة العثمانية، ونادت باستمرار الخلافة الإسلامية نكاية بالمسيحيين العلمانيين، وتحفظت هذه السلفية على الحداثة.
أما على المستوى السياسي، فقد حققت قيام مجموعة من الأحزاب السياسية الإسلامية التي كانت امتداداً للأحزاب السياسية الإسلامية المصرية، كحركة الإخوان المسلمين، وحزب التحرير الإسلامي وغيرهما.
السلفية المصرية:
كانت هذه السلفية تعني العودة إلى التراث والتمسك به، مع عدم رفض المعاصرة. وكان شعار هذه السلفية الاستنارة بالتراث. وهدفها محاربة الأفكار التنويرية التي جاءت من أوروبا. ومن المعلوم، أن هذه السلفية قد ناصرت الدولة العثمانية، ونادت باستمرار الخلافة الإسلامية نكاية بالاحتلال البريطاني لمصر، وحاربت الحداثة وأفكارها.
وعلى المستوى السياسي، حققت هذه السلفية قيام مجموعة من الأحزاب السياسية، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، ثم مجموعات كبيرة من الجماعات الإسلامية الإرهابية، التي تكاثرت وتنوعت، في النصف الثاني من القرن العشرين.
السلفية الخليجية:
كانت هذه السلفية تعني العودة إلى سيرة السلف، مع التحفظ على المعاصرة. وكان شعارها إحياء التراث، وهدفها القضاء على الخرافات والطقوس والعادات السيئة. ومن المعروف، أن هذه السلفية قد عادت الدولة العثمانية وثارت عليها، واعتبرتها عدوة للدين الصحيح الخالي من الخرافات. ولم تتصد هذه السلفية للحداثة لعدم وجودها، حيث لم تعرف السلفية الخليجية –نتيجة انغلاقها الجغرافي والتاريخي –الحداثة، ولم تتصد لها بالتالي بشكل شرس، إلا في الربع الأخير من القرن العشرين. وكان أبرز هذه التصديات ما صدر في السعودية من كتب، وأشرطة، من قبل السلفيين، أشهرها كتاب السلفي عوض القرني ("الحداثة في ميزان الإسلام"، ١٩٨٨).
وعلى المستوى السياسي، حققت هذه السلفية قيام كيان سياسي ديني بقيادة آل سعود، وكانت بذلك أول حركة دينية، استطاعت أن تحقق أهدافها السياسية كاملة، وتنشر دعوتها الدينية –السياسية خارج منطقة نشوئها، وهي المملكة العربية السعودية.
السلفية المغاربية:
كانت هذه السلفية تعني الرجوع إلى سيرة السلف الصالح، وليس الرجوع إلى الوراء.
وكان شعارها هو التحديث. أما هدفها فكان محاربة الاستعمار والاستبداد، في آن واحد. ولم يكن لهذه السلفية علاقة أو موقف من الدولة العثمانية، لعدم خضوعها السياسي المباشر للباب العالي. وقد تبنت هذه السلفية الحداثة بتحفظ.
أما على المستوى السياسي، فقد ناضلت هذه السلفية ضد الاستعمار الفرنسي نضالاً بطولياً مسلحاً وطويلاً. واستطاعت أن تحصل لبلادها على الاستقلال. وكانت بالتالي نموذجاً للسلفية الإسلامية، التي أخذت بالتحديث من جهة، ونالت الاستقلال السياسي من جهة أخرى.
هذا، ومما لا شك فيه، أن فكرة التقدم عند معظم مفكري عصر النهضة المبكر لم تنجم إلا استجابة لأمر سدّ الثغرة وعبور الهوة، التي تفصل بين الغرب والشرق عن طريق الاستكشار من العلوم الوضعية والمنافع العامة المؤسسة على العدل والحرية.

دليل الفكر العربي المعاصر إلى التقدم

إن الطرق المؤدية إلى التقدم الحضاري في الفكر العربي المعاصر، اتخذت عدة وجوه، منها:
- سلوك طريق الحداثة على المستويات كافة.
- اعتماد التبادل الثقافي الدولي.
- عدم الاكتفاء بالانكباب على التراث.
- حسم موضوع الإصلاح الديني.
- اعتماد العقل كدليل على التقدم الحضاري.
- إنشاء مضمون إيجابي للنهضة.
- معرفة متطلبات المستقبل للنهضة.

وقد رأى بعض المفكرين، أن الطريق إلى التقدم الحضاري، يجب أن يتم عبر القنوات التالية:
١- التعليم، فكلما اعتلى المرء درجة في التعليم زاد استعداده للرقي الحضاري.
٢- الإعلام ، حيث أصبح الإعلام يؤدي دوراً كبيراً في التحول الحضاري.
٣- المؤسسات الوطنية من جمعيات ونقابات وأحزاب وتنظيمات دستورية.
٤- الصناعة، حيث أن المجتمع الصناعي بانضباطه ودقته أقرب إلى الرقي الحضاري من المجتمع الزراعي الغيبي، المتواكل، غير المنظم.
٥- انتقال المجتمع من الحياة الريفية إلى الحياة المدينية.(وفي الأسبوع القادم، نكمل باقي الطرق، المؤدية للتقدم الحضاري، التي اقترحها المفكرون العرب المعاصرون).

أوروبا القلقة

ريتشارد دبليو. ران

بينما كنت أحدق بعيدا نحو "البلدة القديمة" المزدهرة والرائعة من هذه المدينة الأثرية (سلوفينيا)، التي هي في الوقت الحالي عضو في الاتحاد الأوروبي، فقد بدا وكأنها قد ابتعدت كل البعد عن جمهورية يوغسلافيا التي كانت تشكل جزءا منها لغاية العام ١٩٩١، عندما نالت سلوفينيا استقلالها بعد معركة قصيرة. وبالنسبة للتوترات الحاصلة بين صربيا وكوسوفو، وهما من البقايا الأخيرة من يوغسلافيا، فلم يكن الإحساس بها اشد عمقا هنا من تلك التوترات القائمة في معظم الأنحاء الأخرى من الاتحاد الأوروبي.
قامت معظم دول الاتحاد الأوروبي بالاعتراف باستقلال كوسوفو، باستثناء إسبانيا وقليل من الدول. وسوف تقوم سلوفينيا بالاعتراف بشكل رسمي باستقلال كوسوفو بينما هناك الكثير من مواطنيها، بما في ذلك غالبية الأفراد من ذوي التراث الصربي، سيبقون معارضين لذلك.
وهكذا، فانه لأمر يدعو إلى السخرية إلى حد ما أن يكون الرئيس الحالي لمجلس الاتحاد الأوروبي، الذي يتم التناوب عليه كل ستة شهور، هو رئيس سلوفينيا، التي كانت أول دولة من الدول الشيوعية السابقة تنضم إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤ والتي قامت أيضا بتبني اليورو كعملة لها في بداية عام ٢٠٠٧.
وبموجب المقاييس كافة تقريباً، حققت سلوفينيا نجاحا اقتصاديا خلال السنوات الثمانية عشرة الأخيرة وهي الآن تتمتع بدخل للفرد الواحد (حسب تكافؤ القوة الشرائية) يساوي تقريبا لدخل الفرد في أية دولة عادية في الاتحاد الأوروبي، ولما يقارب نسبة ٦٠ في المائة مما يتمتع به الفرد الأمريكي العادي!
وبالرغم من نجاح سلوفينيا، فهي في الوقت الحالي تواجه الكثير من نفس المشاكل الموجودة في دول أكبر حجما في الاتحاد الأوروبي. وعودة إلى العام ١٩٩١، فقد كان لدى سلوفينيا، الدولة الممتدة أمام ثنايا جبال الألب النمساوية، هدف يتمثل في أن تصبح "سويسرا مصغرة" بوجود ازدهار اقتصادي لديها وتحرر على المستوى الشخصي. ومع ذلك، وبمضي السنوات العشرين الأخيرة، فإن النظام الاقتصادي في سلوفينيا يشبه ذلك الموجود في فرنسا بدرجة أكبر مما هو في سويسرا.
أما الموقف تجاه رأس المال الأجنبي فهو في أفضل الأحوال موقف مختلط، وهو في بعض الحالات يكون عدائيا بشكل صريح. فهناك الكثير من السياسيين السلوفانيين يجادلون، كما هو حال سياسيي فرنسا، بأن هناك "مصلحة وطنية" في إبقاء العديد من الشركات السلوفينية بعيدة عن الأيدي الأجنبية. ومثلها مثل الكثيرين في "أوروبا العجوز" فإن البطالة فيها ذات نسبة مرتفعة بشكل مزمن، بحيث تبلغ أكثر من ٧ في المائة بسبب أسواق العمل الجامدة، وبسبب الممانعة في تسهيل الاستثمار بالنسبة للشركات الأجنبية، وبسبب العوائق البيروقراطية والتنظيمية أمام تشكيل شركات جديدة.
ومن الممكن ملاحظة الفجوة "الفكرية" في الشد الحاصل بين الدول ذات المعدلات الضريبية المنخفضة في الاتحاد الأوروبي والمؤلفة بشكل أساسي من دول وسط وشرق أوروبا الشيوعية السابقة (ذات الضرائب الثابتة والمعدل الضريبي المنخفض المفروض على دخل الأفراد والشركات لديها)، وبين الدول ذات المعدلات الضريبية المرتفعة وأسواق العمل الجامدة ممثلة نموذجيا بألمانيا وفرنسا وايطاليا وبلجيكا.
وفي الأسابيع الماضية، رأينا كيف أن هذه الفجوة قد أدت دورها في نزاع جرى بنحو غير ملائم إلى حد ما بين ألمانيا وليشتنشتاين. فقد قامت الحكومة الألمانية، معتمدة بذلك على وجهة نظر واحدة، بدفع أتعاب أو رشاوى بلغت عدة ملايين من الدولارات إلى موظف سابق في بنك في ليشتنشتاين ليقوم بالإبلاغ عن مواطنين ألمان يحاولون التملص من دفع الضرائب الألمانية.
وبفعل تصرف الحكومة الألمانية، فقد أصيب البعض في أوروبا بالرعب، مذكرين بأن قوانين سرية البنوك السويسرية الأصلية التي صدرت في سنوات الثلاثينيات من القرن الماضي بهدف إبعاد "الغستابو" (البوليس السري النازي) عن تقديم رشاوى إلى موظفي بنوك سويسرية، وكان عدد قليل منهم (أي الموظفين) قد كشفوا عن ملكية الأموال الهاربة التي تم وضعها في هذه البنوك من قبل يهود ألمانيا وألمان آخرين كانوا معادين لهتلر. أما البعض الآخر في أوروبا فقد تحيزوا إلى جانب الألمان ضد ليشتنشتاين، مجادلين بأن من الخطأ أن يتم استخدام الشروط الخاصة بالسرية المالية لحماية أموال ضريبية هاربة.
ويقوم الألمان ودافعو ضرائب مرتفعة آخرون بتجاهل حقيقة أن بني البشر ينزعون بشكل طبيعي تماما نحو نقل شركاتهم وأموالهم (وحتى أجسامهم!) من مناطق ذات معدلات ضريبية مرتفعة إلى مناطق ذات معدلات منخفضة.
وهذا هو السبب الرئيسي الذي جعل ولايات أمريكية مثل تكساس وفلوريدا ونيفادا ونيوهامبشير تنمو بسرعة أكبر من ولايات ذات معدلات ضريبية مرتفعة مثل نيويورك ونيوجيرسي وكاليفورنيا.
وبما أن حرية حركة الأفراد والشركات تتسارع داخل الاتحاد الأوروبي وكذلك لدى الدول المجاورة له، فإن البلدان الدولانية (المنادية بتركيز السلطة الاقتصادية لتكون بيد الدولة) تسلك نهجا يؤدي إلى أن تجد نفسها، وبشكل متزايد، محرومة وفي ظروف غير مواتية. فهل ستقوم هذه الدول باللجوء إلى ردود أفعال مشكوك فيها إلى حد ما من النوع الألماني، أم ستقوم باتخاذ إجراءات بناءة مثل خفض معدلات الضريبة الهدامة كما فعل الإيرلنديون وتحرير أسواق العمل كما فعل الدنماركيون؟.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@yahoo.com